٩) معرفة البدائل المتاحة، والمفاضلة بين القرارات، واختبار القرار الأنسب.

١٠) التعامل الجيد مع المتغيرات المتسارعة التي عادةً ما تصاحب الكارثة.

١١) توافر الموارد البشرية والمادية اللازمة.

١٢) استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الكارثة.

١٣) إعطاء إدارة الكارثة الصلاحيات اللازمة، وتصرفها بحرية في اتخاذ القرارات.

المبحث الرابع: الكوارث البيئية:

تشهد مناطق عدة من العالم ازديادا مطردا في عدد الكوارث والأخطار البيئية، وينطبق ذلك على عدد الأحداث التي تقع سنوياً، وعلى الخسائر التي تمنى بها المجتمعات (متضمنة الوفيات والإصابات والأضرار)، وعلى عدد الأفراد المعرضين للأضرار المختلفة التي تنتج عن هذه الكوارث والأخطار.

وقد يرجع قدر من هذه الزيادة في عدد الكوارث إلى التحسن في طرق الإبلاغ عنها. ولكن من الواضح أن جزءاً مهماً جداً من هذه الزيادة يرجع إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تخضع لبعض المراقبة (وإن كانت محدودة) من جانب المجتمعات البشرية والحكومات. ولكن يجب ألا يكون التركيز منصبا على الكوارث أو على إدارتها، بل على آثار تلك الكوارث على الأفراد والجماعات والأعمال التجارية المختلفة والبيئة، وعلى السبل والأساليب التي يمكن بوساطتها الحد من تلك الآثار والتخفيف من تداعياتها.

المطلب الأول: أولويات التعامل مع الكوارث البيئية:

ثمة أسباب كثيرة وراء التعقيدات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات عند مواجهة الكوارث البيئية المختلفة التي تضرب مناطق عدة في الكرة الأرضية بين الفينة والأخرى.

ويرى البنك الدولي والأمم المتحدة أن الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات معقدة، لكنها تتضمن العوامل الآتية:

١) نمو أعداد السكان مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد المعرضين للأخطار.

٢) التغيرات التي تشهدها البيئة الطبيعية نتيجة لانحدار مستوى البيئة مما يؤدي إلى مزيد من الكوارث الطبيعية ومزيد من الأخطار الأوسع نطاقاً.

٣) آثار تغير المناخ على البيئة الطبيعية وعلى النظم الاقتصادية والزراعية.

٤) حركة الأعداد الكبيرة من الناس تجاه المناطق الحضرية وبالقرب من الشواطئ وخصوصاً الاتجاه إلى المدن الكبرى.

٥) سوء استخدام الأراضي وعدم التطبيق المناسب للمعايير القياسية للتخطيط والتصميم والبناء.

٦) ارتفاع كمية وقيمة الأصول والبنية الأساسية المعرضة للكوارث. وتتضمن هذه الأصول الممتلكات الخاصة (بما في ذلك المساكن) والأصول الاقتصادية والبنية الأساسية العامة[١].

ويركز مسؤولو الأمم المتحدة المعنيون بالكوارث البيئية والطبيعية على أن «القضية الأساسية التي يجب أن نتذكرها ليست عدد الكوارث وإنما أثرها الاقتصادي والاجتماعي على التنمية وخصوصاً بالنسبة للمجتمعات السكانية الأكثر عرضة للضرر، فكارثة واحدة يمكن أن تطيح باقتصاد منطقة أو دولة بأسرها وتعرض مئات الآلاف من الأفراد لمخاطر التهميش الاقتصادي والاجتماعي... والإحصاءات التي تشير إلى وجود زيادات سنوية في الخسائر والكوارث تؤكد الاتجاهات التي كنا نراقبها طوال العقد الماضي (عقد التسعينيات من القرن العشرين)... إن عدد الأفراد الذين يموتون بسبب الكوارث انخفض ولكن مازالت هناك عواقب كثيرة سالبة وطويلة الأجل بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة. لذلك تحتاج الدول والجماعات إلى أن تفهم المخاطر التي تتعرض لها وأن تستثمر في مواردها وتضع أولويات لسياساتها بحيث تقلل من تعرضها للأخطار الطبيعية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ حياة الأفراد وتقليل التدمير الاقتصادي والبيئي عندما تباغتنا الكارثة التالية»[٢].

وتسعى المنظمات الدولية والهيئات الرسمية والجمعيات الأهلية إلى الحد من آثار الكوارث والتخفيف من تداعياتها، وإلى وضع استراتيجيات عامة تسهم في التخفيف من أضرارها وإنعاش المناطق التي ضربتها.

---

(١) شومان، محمد: «الأزمات وأنواعها»، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد ١٠٣٢٥، ٤ يناير ٢٠٠١.

(٢) الأمم المتحدة، والبنك الدولي: بناء الشراكات لتقليل مخاطر الكوارث ومراقبة مخاطر الأخطار الطبيعية، التقرير التمهيدي، ٣٠ مارس ٢٠٠٧، ص ص ٣ ـ ٤.

وعلى سبيل المثال فقد أعلن البنك الدولي عام ٢٠٠٧ أنه **أنشأ (الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها)، وهو شراكة جديدة تهدف إلى تحقيق التكامل بين استراتيجيات الحد من الكوارث وخطط التنمية المستدامة في البلدان التي يُعتقد أنها تواجه مخاطر كبيرة من الكوارث الطبيعية.**

ويذكر تقرير للبنك أن **الكوارث تشكل قضية إنمائية لأنها تقضي على معظم ما تم إنجازه في مجال التنمية. وأن البلدان الفقيرة غالباً ما تكون هي الأكثر تأثراً بالكوارث البيئية والطبيعية، وتتفاقم هذه الآثار على الأرجح نتيجة لتغير المناخ والتحول الحضري السريع والتدهور البيئي، وأن من الأمور المثيرة للدهشة وجود عدد كبير من البلدان المعرضة لمخاطر متعددة، وإن كان يكفي واحد فقط لتدمير اقتصادٍ ما أو أحد المجتمعات المحلية**[١].

المطلب الثاني: تخفيف مخاطر الكوارث البيئية[٢]:

وضع البنك الدولي والأمم المتحدة استراتيجية دولية لتقليل الكوارث تتضمن عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها بهذا الصدد. وترتكز هذه التدابير ـ إلى حد كبير ـ على قدرة الحكومات الوطنية التي عليها أن تؤدي دوراً رائداً في حماية الحياة والممتلكات والبيئة والاقتصاد، مع احتمال وجود شركاء آخرين يستطيعون أيضاً الإسهام بدور مهم بما في ذلك شركات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات ذات العقيدة والمجتمع.

وتذكر الاستراتيجية أن التجارب توضح أن التدابير الفعالة تتضمن نوعين من العناصر هما:

أولا: عناصر جوهرية، هي:

١ ـ المنهج الشامل:

يتضمن المنهج الشامل كل الأنشطة ذات الصلة بتخفيف مخاطرة الأخطار، سواء في مجال التخفيف والوقاية أو الاستعداد أو الاستجابة للطوارئ أو الإفاقة وإعادة التعمير.

---

(١) وكالات الأنباء: تصريح صحفي لسلفانو برسينو مدير مكتب الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية لتخفيف مخاطر الكوارث، ٣٠ يناير ٢٠٠٦.

(٢) ـ البنك الدولي: مرجع سابق، ص ٤.

٢ ـ المنهج المتكامل:

يتضمن المنهج المتكامل كل الهيئات والجهات المعنية، وليس فقط خدمات الطوارئ.

٣ ـ منهج كل الأخطار:

يشير منهج كل الأخطار إلى الحاجة لضمان أن يتناول تشريع تقليل مخاطرة الأخطار والتدابير في هذا الشأن، كل الأخطار بحيث لا يتم إغفال أي منها أو التعامل مع أحدها في ظل نظام منفصل ومستقل.

٤ ـ المشاركة المجتمعية:

يعتبر المجتمع المستعد والمدرك للأمور عنصراً جوهرياً في تقليل مخاطر الكوارث بشكل فاعل، لأن التجربة توضح أن الأهالي هم ـ في أحيان كثيرة ـ أول المستجيبين للحدث، وأن لديهم معرفة محلية بالمخاطر، ويعتبرون عاملاً جوهرياً في عملية تقليل المخاطر وتطويرها بشكل فاعل.

ثانيا: عناصر ثانوية تتضمن:

١) إجراء عمليات تقييم المخاطر بصورة منتظمة وشاملة.

٢) تخطيط كل الأنشطة اللازمة.

٣) تدريب وتعليم الموظفين المعنيين والمجتمع بصورة عامة، فهذا عامل مهم لإنجاح التدابير عند التطبيق العملي.

٤) ضرورة تخصيص الموارد المناسبة لتخفيف وقع الكارثة والاستعداد لها والاستجابة والإفاقة منها. ويجب اعتبار أنشطة التخفيف عنصرا جوهريا بصفة خاصة.

المطلب الثالث: أنواع الكوارث البيئية[1]:

يمكن تقسيم الكوارث البيئية بحسب مصدرها، أي سبب وقوعها، وذلك كما يأتي:

---

(١) الأمم المتحدة، والبنك الدولي: مرجع سابق ص ٢٨.

أولا: الكوارث البيئية والطبيعية التي لا دخل للإنسان في وقوعها:

ومن أهم أمثلة هذا النوع الفيضانات والزلازل والبراكين والعواصف، وحرائق الغابات. وهذا النوع من الكوارث يصعب تجنب وقوعه نتيجة لضخامة القوى الطبيعية المسببة لها والتي يعجز الإنسان عن التنبؤ بمواقيت حدوثها، فضلاً عن إيقافها أو مجابهتها.

وينحصر دور الإنسان في هذه الكوارث في العمل على التقليل من أضرارها، فيعمل على الحد من الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية الناتجة عنها، مثل المحافظة على محطات وأنابيب مياه الشرب، والصرف الصحي والبنية التحتية للمنطقة التي تعرضت لمثل هذه الأزمات، وتوفير الأمن والأمان للسكان وتوفير المسكن والمأكل والملبس للمتضررين من هذه الكوارث.

ويمكن إعادة تأهيل المنشآت وخطوط الكهرباء والغاز ووسائل المواصلات. وينحصر دور الإنسان في توفير الأشياء المادية فقط التي من خلالها يمكن التخفيف من حدة المعاناة لهؤلاء الناس المنكوبين، مثل الإيواء والتغذية والرعاية الصحية وغير ذلك من الحاجات الضرورية الأخرى. ولكن من الصعب مجابهة حالات الأزمات النفسية والتفكك الأسري والاجتماعي التي تقع، والتي تظهر نتائجها بعد هدوء العاصفة واستمرار الحياة العادية واحتواء نتائجها.

ثانيا: الكوارث البيئية بفعل الإنسان:

تحدث هذه الكوارث إما بفعل الإنسان المتعمد أو بسبب إهماله. وهناك الكثير من هذا النوع من الكوارث التي وقعت في مختلف مناطق العالم، والتي كان الإنسان هو السبب الرئيسي لوقوعها بسبب استهتاره وإهماله أحيانا وبسبب تصرفاته الرعناء أو لتحقيق مكاسب مادية أو سياسية وعسكرية أحيانا أخرى، غير مكترث بما يلحق بالبيئة والإنسان من دمار وخراب يؤثر تأثيراً سلبياً قاسياً على حياة الإنسان نفسه والحيوان والنبات في وقت واحد وأنماط الحياة الأخرى.

المبحث الرابع: المعالجة الإعلامية للكوارث:

عندما تحدث كارثة ما في إحدى المناطق تصبح وسائل الإعلام ـ المحلية والإقليمية والعالمية ـ أهم السبل لمعرفة تطورات هذه الكارثة وتداعياتها من جهة،